لغة الاختصاص ودور علم المصطلح في مقاربتها

د. أحمد بناني

المركز الجامعي تمنراست

Benani.ahmed@cu-tamanrasset.dz

تاريخ الإرسال:2019\03\10	تاريخ القبول:2020\03\11	تاريخ النشر : 2020

ملخّص:

يحاول الباحث في هذا المقال سبر دور علم المصطلح في تحليل لغة الاختصاص، لأنّ المصطلح من أهمّ مداخل تناول لغة الاختصاص؛ بل إنّ لغة الاختصاص هي اجتماع متخصّصين على جملة من المفردات، فكان لعلم المصطلح أهمّية كبرى في الوقوف على معالم لغة الاختصاص ومقاربتها مقاربة تصفها لتحدّد تميّزها عن سائر اللّغات من خلال خصوصيّة نظامها من جهة؛ وشبكة العلاقات التي تربط مفاهيمها من جهة أخرى، كما أنّ المصطلح يمتلك خصوصيّة علميّة مشتركة بين سائر الباحثين، بينما تضيق هذه الخصوصيّة كلّما تمّ حصر الدّراسة في لغة من اللّغات، فعلم المصطلح يسهم إسهاما كبيرا في بلورة خصوصية لغة الاختصاص من خلال البحث في البعد الفلسفي العام لمصطلحات علم من العلوم؛ ثم وضع تلك المصطلحات في سياق نصّي يحدّد بعدها الوظيفي لتنتقل المصطلحات إلى المجالات المعرفيّة المختلفة، والعمل على تقريبها إلى المجال المستعملة فيه وتبسيطها، لتسهم في إرساء تواصل فعّال بين المتخصّصين في مجال معيّن. هذه جوانب وأخرى يقف عليها هذا المقال الموسوم بـ:"**لغة الاختصاص ودور علم المصطلح في مقاربتها**"

الكلمات المفتاحية: لغة الاختصاص، علم المصطلح، المقاربة، المصطلح

Researcher in this article attempts to explore the role of terminology in the analysis of language competence for the term of the main entrances to address jurisdictional language; language competence is a specialized meeting on the set of vocabulary, terminology was of great importance in identifying parameters of language competence and its approach tagged approach to distinguish them from o Other languages through the specificity of its hand and network of relationships that connect concepts, as the term has joint other scientific researchers ' privacy while narrowing this privacy policy whenever you limit study in language, terminology contributes significantly to develop privacy language competence through a The philosophical dimension of General Science terms and then put those terms in the context of the script determines the functional dimension to move to different areas of knowledge and work round to the domain and simplify used therein to contribute to establishing effective communication between certain professionals these aspects and other stands This article subject: " The language of specialization and the role of the science of terminology in its approach "

مقدمة:

إنّ المصطلح اللّساني من أهمّ محدّدات لغة الاختصاص؛ لأنّه يمثّل تواضع المتخصّصين في مجال معرفي معيّن واتّفاقهم على استعمال لفظ من الألفاظ للدّلالة على مدلول بعينه لم يكن يدلّ عليه من قبل لمناسبة بين الدّلالة الأولى والدّلالة الاصطلاحيّة، وهو ما يحدّد لغة الاختصاص فالمؤكّد أنّ تواضع المتخصّصين على أمر ما ضرورة لا غنى عنها، كما أنّ علم المصطلح له دور كبير في تحليل وتحديد لغة الاختصاص، ولا أدلّ على ذلك من دلالته على مجموعة النّشاطات النّظريّة المتعلّقة بأنظمة المفاهيم وتحديدها عن طريق أسماء منتظمة داخل نظام معيّن، وهنا يرسم علم المصطلح حدود العلاقة بين العلوم خاصّة اللّسانيات وعلم الدّلالة وعلم المفردات والفلسفة، فإذا كانت تلتقي اللّسانيات مع العلوم المذكورة في المصطلح فإنّها تلتقي مع الفلسفة ومنطقها في تناول المفاهيم، فعلم المصطلح ينطلق من

المفاهيم الخاصّة بميدان ما، ويبحث عن الأشكال اللّغوية التي تناسبها، فالمفهوم العلمي والتّقني يمكن أن يتحقّق بالشّكل ذاته من خلال المصطلح مهما كانت لغته، فما دور علم المصطلح في ضبط ومقاربة لغة الاختصاص؟ وما حدود التّداخل الذي يرسمه علم المصطلح بين لغات الاختصاص؟ هل يمكن اعتبار المصطلح المحدّد الرّئيس للغة الاختصاص؟ وما هي آليّات مقاربة لغة الاختصاص من منظور علم المصطلح؟ وما مدى تحديد المصطلح اللّساني للغة اللّسانيات ومقاربتها؟ هذه أسئلة وأخرى سنتناولها في مقال موسوم بـ: **علم المصطلح ودوره في تحليل لغة الاختصاص– لغة اللّسانيات أنموذجا**

1–علم المصطلح:الأقسام والمفاهيم:

إن علم المصطلح هو فرع من فروع علم اللّغة التّطبيقي، يهتمّ بالأسس العلميّة لوضع المصطلحات وتوحيدها، فيعتمد معايير أساسيّة تستنبط من علم اللّغة والمنطق ونظرية المعلومات ومن التّخصّصات المعنيّة، وهي معايير تنمو بالتّطبيق لتكون الإطار النّظري والأسس التّطبيقية لعلم المصطلح(1)، فهو علم يهتمّ بآليات وضع المصطلح بالتّركيز على معايير مستمدّة من علم اللّغة ومن أصول التّخصّصات محلّ الدراسة.

لعلم المصطلح مفهوم عامّ يشير إلى علم يهتمّ بطبيعة المفاهيم وخصائصها، والعلاقات فيما بينها ونظمها، ووصف المفاهيم من خلال تعريفها وشرحها، وطبيعة المصطلحات ومكوّناتها، وعلاقتها الممكنة واختصاراتها، بالإضافة إلى العلاقات والرّموز، والتّخصّص، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات، ومفاتيح المصطلحات الدّوليّة وكلّ ما يتعلق بتدوين المصطلحات وإعداد المعاجم، فهذه القضايا لا ترتبط بلغة مفردة أو بموضوع بعينه، فهي بذلك من علم المصطلح العام(2)، فهو في مفهومه العام مرتبط بالعلائق بين المفاهيم وخصوصيّتها، من خلال الاهتمام بضبط مفاهيمها بالوقوف على طبيعة

نظامها، بالإضافة إلى العمل على توحيدها، بل يتعدّى ذلك إلى الاهتمام بهذه الجوانب في مختلف المجالات واللّغات وهو ما يجعله علما عامّا.

كما أنّ هناك علم المصطلح الخاص وهو علم يهتمّ بدراسة القواعد الخاصّة بالمصطلحات في لغة مفردة مثل اللّغة العربيّة أو اللّغة الفرنسيّة، ويقوم بدراسة المصطلحات العلميّة في داخل التّخصص الواحد من خلال التّعرض لسماتها وقضاياها، ومن شأن البحث في علم المصطلح الخاص أن يقدّم لعلم المصطلح العام نظريّات وتطبيقات تثري البحث والتّطبيق على مستوى عالمي(3)، فهو بذلك علم يهتمّ بآليات وضع المصطلحات في اللّغة الواحدة، بل يدرس المصطلحات ضمن التّخصص الواحد، فيقف على القضايا المتعلّقة بها ليصفها مستنبطا خصوصيّتها، فدور علم المصطلح الخاص مكمّل لعلم المصطلح العام كونه يعتبر الأرضيّة التّطبيقيّة لما توصّل إليه علم المصطلح العام، بل هو محطّة للبحث العميق في خصوصيّات المجالات وارتباط المصطلحات بها.

2-أسس علم المصطلح ومعالم لغة التخصص:

يتأسّس علم المصطلح على ضوابط تعتبر خطوات إجرائية لتجسيده على لغة من اللّغات أو على مجال من المجالات ومن أهمّها: (4)

- تحديد المفاهيم تحديدا دقيقا بغرض إيجاد المصطلحات الدّقيقة الدّالة عليها.
- حصر البحث في المفردات التي تعبّر عن المفاهيم المنشودة.
- بحث الحالة المعاصرة لنظم المفاهيم وتحديد علاقاتها القائمة ومحاولة إيجاد مصطلحات دالّة مميّزة لها.
- محاولة الوصول إلى المصطلحات الدّالة الموحّدة في إطار الاتّفاق عليها.

- العمل على تنمية اللّغات الوطنيّة الكبرى في دول إفريقيا وآسيا لتصبح وافية بمتطلّبات الاتّصال العلميّ والتّقنيّ.
- تصنيف المصطلحات في مجالات محددّة ممّا يسمح بتتابع مصطلحات المجال الواحد على أساس فكري؛ فالدّراسات اللّغوية الحديثة تؤكد على مبدأ تحديد دلالة الكلمة في إطار مجالها الدّلالي.

تبدو هذه الأسس مجالا يؤطّر مباحث علم المصطلح حيث يركّز على إيجاد المصطلحات التي توسم بالدّقة وإحكام الدّلالة، كما يسعى إلى جمع المفاهيم المعبّرة على المبتغى، والبحث في أنظمة المفاهيم وربطها بالمصطلحات المحكمة الدّلالة المعبّرة عن شبكة العلاقات القائمة بينها.

3-المصطلح وتجسيد الاستعمالات اللّغويّة المختلفة:

إن المصطلح هو اسم قابل للتّعريف في نظام متجانس يكون تسميّة حصريّة (تسميّة لشيء)، ويكون منظّما (أي في نسق متكامل)، ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوما(5). فمدار مفهوم المصطلح موضوع الدّراسة في علم المصطلح العامّ والخاصّ هو: ذلك الاسم الذي يتموضع ضمن شبكة مفاهيم تعبّر عن نظام متكامل يجعله يتّسم بتطابق محكم مع مفهومه ومع سائر المفاهيم من خلال العلائق التي تعبّر عن نظام معرفي معين يجمع مفاهيم العلم المقصود واللّغة المقصودة.

كما أنّه يعبّر عن مجموعة من الكلمات من لغة متخصّصة (علميّة أو تقنية..) يوجد موروثا أو مفترضا ويستخدم للتّعبير بدقّة عن المفاهيم وليدلّ على أشياء ماديّة محدّدة(6)، فهو عبارة عن جملة من المفردات مرتبطة بلغة متخصّصة أو بمجال معيّن قد يُستقى بعضها من تراث عريق، وقد يفترض بعضها للدّلالة على مرجع دلالة محكمة.

وهو ما يقودنا إلى الاستعمال اللّغوي العامّ والخاصّ، حيث يشير الاستعمال اللّغوي العامّ إلى تلك اللّغة اليوميّة المشتركة بين جميع النّاطقين في مجالات التّواصل اليوميّة كتبادل المعلومات والتّحيّات والمجاملات وعمليات البيع والشّراء والاستفسار والأحاديث الجارية، فمفرداته اللّغويّة تشيع بين المتكلّمين، بينما الاستعمال اللّغوي الخاصّ فيظهر في توظيف الطّبيب للغة، وكذا المهندس والقانوني عند كتابة بحث في تخصّصه فعندها تشحن المفردات بمعان إضافية نابعة من السّياق الخاصّ لذلك الموضوع(7)، فالاستعمال العامّ مرتبط بالجوانب اليومية والتّأديات المألوفة، بينما الاستعمال الخاصّ مرتبط بالسّياق الذي يضبط معاني مفردات التّواصل.

فاللّغة العامّة لغة معيّنة مكوّنة من مجموعة متنوّعة من أنظمة التّرميز الجزئيّة الصّغرى التي يستعملها النّاطق حسب كيفيّاته التّجاوريّة اللّهجية، والتي يختارها حسب حاجاته التّعبيريّة وحسب خصوصيّات كلّ حالة تواصل، غير أنّه فوق هذا التّعدد الزّاخر فإنّ كلّ لغة تمتلك مجموعة وحدات وقواعد يعرفها كلّ ناطق، مجموعة القواعد هذه ووحدات التّقييد التي هي جزء من معارف أغلبيّة النّاطقين بلغة تشكّل ما نسمّيه اللّغة العامّة؛ التي تمثّل مجموعة مصغّرة من اللّغة في معناها الأعمّ، ووحدات اللّغة العامّة تستعمل في الحالات التي يمكن أن نسمّيها حالات غير مميّزة(8)، وهي بذلك تمثّل مستوى يشترك فيه معظم النّاطقين بلغة معيّنة فيشتركون في المفردات وتركيبها والمعاني وتوظيفها، فهي معرفة عامّة بين أفراد مجتمع معين.

4-لغة الاختصاص ودور المصطلح في تحديد سماتها:

نتحدّث عن لغة الاختصاص عندما نحيل على مجموع الرّموز المنضوية الصّغرى التي تتطابق جزئيا مع التّرميز المصغّر للّغة العامّة الموسومة بعدد من السّمات المتفرّدة، يعني: خاصة به ومعيّنة لكل واحدة منها: كالفاعل، ونوع المتحاورين، وظرف التّواصل وقصد النّاطق، ونمط كل تبادل

تواصلي؛ ونوع التّبادل والحالات التي نستعمل فيها لغات التّخصص يمكن أن تعتبر بهذا المعنى كمميّزة(9)، فهي لغة تتحكّم فيها عوامل عديدة مرتبطة بعناصر دورة التّخاطب إضافة إلى القصد ونمط التّبادل التّواصلي.

كما أنّ لغة التّخصص من زاوية ذرائعيّة هي مجموعة إمكانيّات محدّدة بالعناصر المتداخلة في كلّ فعل تواصل: المتحاورون(المرسلون والمتلقّون مع كلّ الخصائص التي يمتلكونها) وظروف التّواصل وكذا مقاصد المتدخّلين(10)، فهي بذلك تكامل بين جملة عناصر يشترك فيها المتواصلون.

فلغة الاختصاص بذلك هي رموز من نوع لسانيّ تختلف عن اللّغة العامّة والمكوّنة من قواعد ووحدات خاصّة، فهي مجموعة متكاملة من الظّواهر اللّسانية التي تنتج في مجال تواصل محدّد وهي محصورة بالمواضيع والمقاصد والظّروف(11)، فهي نسق من الرّموز المنتمية إلى مجال معيّن وتوظّف في سياق محدّد.

لغة الاختصاص هي شكل لساني آخر مُصورن ومُرمّز، يستعمل لحاجيات خاصّة وفي سياقات ملائمة، يعني بغية توصيل معلومات من طبيعة متخصّصة في أيّ مستوى، ففي أعلى سلّم تعقد يستعملها الخبراء الأعلى تخصّصا فيما بينهم وفي أسفل سلّم التعقد تستعمل لإخبار أو تعليم غير المتخصّص بطريقة فعّالة وأدقّ أقل لبسا ممكنا (12)، وهو ما يجعلها رموزا توظّف بين فئة معيّنة بطريقة تجعلها تحقّق المقصدية تبعا للمجال التي ترتبط به.

إنّ المصطلح له دور كبير في تحديد سمات لغة الاختصاص في الجزء الأساس في لغات الاختصاص هو مصطلحاتها المختلفة، مع أنّ المصطلحات وحدها لاتشكّل لغة، إذ تحمل كلّ لغة تخصّصية خصائص صرفيّة ونحويّة مستمدّة من اللّغة العامّة، أمّا الخصائص الصّرفية والنّحويّة فلا

تتكوّن إلّا في اللّغة العامّة، ويستخدم منها فقط ما يفي بحاجة التخصص(13)، فمهمّة علم المصطلح كبيرة في تحديد خصائص لغة التّخصص لأنّ أهمّ جزء مهمّ فيها هي مصطلحاتها وآليات توظيفها.

فبفضل المصطلح تهدف لغات الاختصاص إلى تحقيق الدّقّة والدّلالة المباشرة، بعيدا عن الإيحاء والعموم، وهي سمات مميّزة للمصطلحات العلميّة والتّقنية إذ ينبغي أن تكون المصطلحات دقيقة ومباشرة في دلالتها، بعيدة عن اللّغز والغموض، كما تكتسب الكلمات التي تنتقل من اللّغة العامّة إلى لغة الاختصاص استخداما جديدا ذو دلالة خاصّة ومحدّدة، فتشحن بدلالة اصطلاحيّة بعيدة عن تلك التي تحملها في الاستعمال العام(14)، فلولا علم المصطلح لما استطعنا الوقوف على دقّة لغة الاختصاص ولما استطعنا ضبط دلالتها المباشرة ، فبفضله تكتسي المفردات دلالات جديدة بعيدة عن الدّلالات المعتادة في التّواصل العام.

كما أنّ لغة الاختصاص إضافة إلى مصطلحاتها المحدّدة والمميّزة تتسم أيضا بتراكيب واضحة بسيطة تخدم هدفا لغويّا محددا، ومن هذا المنطلق نتحدّث عن الأسلوب الوظيفي للّغة (15)، وعلم المصطلح يجعلنا نقف على الخصوصيّة التّركيبيّة لمفرداتها ووظيفيّتها في أداء دلالات محدّدة شحنت بها في سياقات معيّنة بدقّة.

فمن سمات لغة الاختصاص الإيجاز على قدر المفهوم وبما يطابقه وبأقلّ الألفاظ وبأقصر عبارة ممكنة، وهي دقيقة دقّة مستندة إلى المعيار العلمي الذي لايحتمل فيها النّص ولا أجزاؤه إلا معنى واحدا وتفسيرا واحدا، تلك الدّقّة الخالية من اللّبس أو الاشتراك بين المعاني والتي لا يتطرق إليها الوهم والاحتمال أو التّعابير غير المباشرة، كالاستعارة أو الكناية وغيرها، فلغة النّص العلميّ وسيلة لنقل مضمون ما وليست شكلا ولا غاية في نفسها(16)، وهو جانب مهمّ يحققه علم المصطلح، فبفضله ننشد الدّقة والايجاز والتّركيز على المحتوى لا على كيفيّات عرضه .

ومن سمات لغة الاختصاص الموضوعيّة، حيث تعرض الحقيقة العلميّة مستقلّة عن رغبة منشئ النّص العلمي أو مترجمه، فيصف الحقائق كما هي بعيدا عن انطباعه الشخصي وإدراكه الخاص، فلا أثر لخياله أو هواه أو انفعاله أو اعتقاده(17)، وهو ما يحقّقه علم المصطلح، لأنّ غايته الحقيقة العلميّة المباشرة البعيدة عن تأثير أي رؤى أو اتجاهات تؤولها حسب انطباعاتها وميول أهوائها.

5-علم المصطلح ولغة اللّسانيات:

إنّ النّواة الأولى لعلم المصطلح هي المنحى اللّساني ويظهر ذلك من خلال ما جاءت به مدرسة "فيينا" التي أسّست أنموذجا نظريّا كاملا لعلم المصطلح، وإرساؤها للأسس المنهجية لعلم المصطلح التّطبيقي، فقد ألّف ووستر(Wuster 1979)مؤسّس هذه المدرسة عددا من الكتب والمقالات تعدّ مدخلا نظريّا عامّا لعلم المصطلح والعمل القاموسي الاصطلاحي، وقد ساهمت اللّجنة التّقنية (37) للإيزو(ISO)والإنفوتير (Infoterm) في فيينا في توسيع أفكار ووستر بفضل باحثين أمثال فيلبر(Felber 1985)كما أن جميع المفردات التّقنية التي بحثها في إطار الإيزو كانت بفضل المبادئ الاصطلاحية التي صاغها ووستر(18)، فالبعد اللّساني منطلق علم المصطلح وتمّت صياغة المبادئ المنهجيّة والتّطبيقيّة لعلم المصطلح استنادا إلى هذا البعد المرتبط بالعلميّة والموضوعيّة، وهو ما وشح لغة اللّسانيّات بهذه السّمة التي تعزّزت فيها بفضل علم المصطلح.

كما تجلّى تأسيس اللّسانيّات لعلم المصطلح في جهود مدرسة براغ التي تنحدر من مدرسة براغ في اللّسانيّات الوظيفيّة، فقد لامست أعمالها النّظريّة الوصف الوظيفي للغات الاختصاص، وللمعيارين اللّغوي والاصطلاحي، وصرافة المصطلحات، ووجدت المبادئ الاصطلاحيّة التي عبّرت عنها مدرسة براغ تطبيقاتها في الإنتاج الاصطلاحي الغزير لمعهد اللغات التشيكي، وقد ساهمت أعمال

دروزد(Drozd 1973)من بين آخرين في نشر هذه المدرسة (19)، فبفضل علم المصطلح وانطلاقته اللّسانيّة تمكنت اللّسانيّات من الوصف الوظيفي للغات الاختصاص بتوظيفها للمبادئ الوظيفيّة التي تراعي الجانبين اللّغوي والاصطلاحي .

أرست مدرسة موسكو الأفكار التأسيسيّة لعلم المصطلح لانبثاقها مباشرة من أعمال لوت (Lotte)ووستر، وكانت تابعة لأكاديمية العلوم بموسكو، انشغلت أولا بتطبيق النظريات الاصطلاحية لووستر على اللّغة الروسيّة، وكانت المدرسة مصدرا لنشاط اصطلاحي واعتنت بالإضافة إلى ذلك بالتّوحيد الاصطلاحي للغة الرّوسية وفقا لمبادئ تم وصفها بكثير من الدّقّة(20)، فعلم المصطلح انطلق لسانيا لكنّه أسهم في الدّفع بعجلة اللّسانيّات نحو سبر أغوار مختلف اللّغات بابتكار مصطلحات لسانية متخصّصة تقف على مستويات اللّغات بل بفضله بدأ السّعي حثيثا لتوحيد المصطلحات وضبط وظائفها بمعايير تتّسم بالدّقّة والعلميّة.

علم المصطلح عمل مشترك مع اللّسانيّات يؤدّي فيه المصطلحي دور تحديد المنهج العلمي الذي ينتج المصطلح، كما أنّ الدّور الذي تؤدّيه اللّسانيّات في مساعدة المصطلحيّة على تسمية المصطلحات وضبط مجالها التّخصّصي لهو دور تواصلي بالأساس يدفع الباحثين إلى ضبط سياق استعمال المصطلح(21)، فعالم المصطلح يحدّد الإطار المنهجي المتوسّل بالبعد العلمي، والذي يسمح بإنتاج المصطلح ثم يأتي دور اللّسانيات في ضبط السّياق التّخصّصي لتلك المصطلحات المنتجة .

فبديهي أن يكون هذا العلم علم المصطلح فرعا من فروع علم اللسان، وأن يستورد أصولا نظريّة وحلولا علميّة من هذه الفروع(22)، تساعده على تخطّي إشكالات لغات الاختصاص وطبيعة سياقاتها، وخصوصيّة جهازها التّواصلي.

إنّ علم المصطلح لازمة ترافق العلوم وتصاحبها باعتبار أنّ كلّ تخصّص أو علم يحتاج إلى مجموعة من المصطلحات الدّقيقة الدّالة على مفاهيمه، فحصر هذه الاصطلاحات وجمعها يشكل مصطلحيّة هذا العلم، وإذا أخذنا اللّسانيّات كنموذج نلاحظ أنّ لهذا العلم اصطلاحاته الخاصّة، كما نجد لكلّ مدرسة لسانية مصطلحاتها الدّقيقة التي تتميّز بها عن سائر المدارس اللّسانيّة الأخرى، فالمصطلحات إذا ظاهرة ملازمة للعلوم ولا علم بدون مصطلح(23)، علم المصطلح يرافق مختلف العلوم لأنّ كل علم مبناه على جملة من المصطلحات التي تحصر مقاصده ومعالم مفاهيمه، وهو ما يتجسّد في لغة اللّسانيّات التي تتميّز باصطلاحاتها المرتبطة بخصوصيّة هذه اللّغة بل العودة إلى المدارس التي توالت في اللّسانيّات نكتشف أنّ كلّ مدرسة صنعت لها مصطلحاتها، وانفردت بتركيبها ومواطن توظيفها، وآليات استثمارها في تحليل النّظام التّواصلي.

علم المصطلح يتّصل بلغة اللّسانيّات من حيث اهتمامه بضبط مفاهيمها ووضعه للمصطلحات الدّقيقة الدّالة عليها عن طريق الاتّفاق وتحديد دلالة مكوّنات المصطلح وتوحيد المصطلحات المتعدّدة للمفهوم الواحد، بالإضافة إلى دوره الكبير في إثراء لغة اللّسانيّات وتنميتها وتزويدها بطاقات تعبيريّة هائلة تمكّنها من العبارة عن موضوعها وتلبيّة حاجتها وإحداث الاتّصال العلمي والتّقني .

كما أنّ علم المصطلح يمكّن لغة اللّسانيّات من مصطلحات خاصّة بها لأنّه يوفّر مصطلحات تحمل دلالة واضحة دقيقة وواحدة داخل التّخصص الواحد تميّزها عن باقي المفردات في لغة الاستخدام العامّ، وبخاصّة أنّ دقّة المصطلح ووضوحه يكمنان في وضوح المفهوم الذي يدلّ عليه في ظل نظام المفاهيم داخل التّخصص الواحد .

علم المصطلح يرتبط بلغة التّخصصات لذلك نجد ارتباطه كبيرا بلغة اللّسانيّات وتاريخها، لأنّ تاريخ المصطلحات هو تاريخ العلوم؛ وكل علم جديد يحتاج إلى مصطلحات جديدة، وكلّ تصوّر جديد يدعو صاحبه إلى خلق مصطلحات جديدة، ومن صفات العلوم الطّبيعيّة أنّها دائمة النّمو، وأنّها دقيقة ومنظّمة، لذلك كان من الضّروري أن تكون للعلوم هذه المصطلحات نفسها، فيجب أن تكون دقيقة ومنظّمة وقابلة للنّمو(24)، فهناك تلاحم كبير بين علم المصطلح واللّسانيات، فتاريخه تاريخها، بل تاريخ سائر العلوم، إذ لا يمكن لأيّ عالم أن يخطّ معالم أي علم ما لم يتوسّل بعلم المصطلح في إنتاج مصطلحاته الخاصّة، وضبطها بالدّقّة والعلميّة.

6-مقاربات علم المصطلح في تحليل لغة الاختصاص:

تختلف مقاربات علم المصطلح في تحليل لغة الاختصاص باختلاف أسسها النّظريّة التي استندت إليها في معالجة المصطلح، وهي مختلفة الزّوايا، تارة فلسفية ولسانية وأخرى اجتماعية، وهناك النّصيّة والتّواصليّة فكلّ رؤية تتناول المصطلح في لغة الاختصاص بحسب وظائفه وطرق استخدامه في المعرفة العلميّة ، فمن بين مقاربات علم المصطلح التي تناولت لغة الاختصاص بالتّحليل هي :

6-1-المقاربة العامّة الفلسفيّة:

وهي مقاربة تنطلق من دراسة المفهوم دراسة علميّة دقيقة، وهي دراسة تقوم على النّسق الفلسفي للمفهوم والبحث في العلاقات المنطقيّة والأنطولوجية الكامنة وراء تأسيس المفهوم داخل الوجود الفكري، وكذلك تصنيفه ضمن شبكة من المفاهيم في اللّغات العلميّة والتقنيّة الخاصّة، وهو ما يجعل تأسيس المفهوم قائما على الوصف الفلسفي المتعالي عن السّياق اللّساني والدّلالي الجاري في مستوى الإنجاز اللّغوي الخاص، ويجعلنا هذا الأمر نميّز بين المفهوم الدّلالي للكلمات الذي يتجسّد في التّعبير اللّغوي والمتصوّر الذي يؤدّي إلى نشأة المفاهيم المصطلحية، وعلى هذا الأساس يكون تحديد المعاني خارجا

عن دائرة السّياق اللّساني والبرغماتي، بل هي مستقرّة التّعريف وموحّدة المفاهيم، فيقابل كلّ مصطلح مفهوما خاصّا به في الاستعمال، ولا تعني المقاربة العامّة التي يمثّلها، فيستر ومن نهج نهجه بالشّكل المعجمي في الفكر العلمي والتّقني على وجه الخصوص (25)، فتحاول تحليل المفاهيم تحليلا علميّا بالوقوف على البعد الفلسفي والأنطلوجي الكامن وراء تأسيس مصطلحات أيّ لغة اختصاص، بالإضافة إلى وضعها في نسق علمي بعيدا عن التّعلق بالبعد الدّلالي العامّ للكلمات، بل التعلّق في ذلك بحيّز الاستعمال الخاص .

6-2-المقاربة اللّسانيّة النّصيّة:

وهي مقاربة تضيف إلى المقاربة الفلسفيّة البعد النّصي الذي يتكوّن فيه السّياق الاستعمالي للمصطلح، أي البعد الوظيفي الذي يضطلع به المصطلح في تكوين بنية النّص العلميّة والمفهوميّة، ويتناسب المصطلح مع مفهومه داخل السّياق النّصي، وتبعا لهذا الأمر قامت هذه المقاربة على الجمع بين المعالجة المفهوميّة واللّسانية للمصطلح، فأصبحت الظّواهر اللّسانية من تركيب ومعجم وصرف ودلالة ذات أهمية في تحليل الوحدة المصطلحية (26)، فتتحدد المقاربة النّصيّة بالسّياق الاستعمالي للمصطلح، وتجمع بذلك بين معالجتين الأولى تسبر كنه المفاهيم وأبعادها الفلسفية، وأخرى تضعها في سياق نصّي يصبح المصطلح فيه بنية من بناه المختلفة لا يتحدد إلا بجملة تلك البنى التي يشكّل وإيّاها نسقا محكما.

كما أن استناد هذه المقاربة إلى منطق السّياق النّصي يعود إلى أنّ المصطلح مادة لسانية تحمل مفهوما لا يتواجد إلا من خلال سياقات النّص الملائمة لوجوده المفهومي، وهكذا تتقلّص دوائر الغموض المفهومي التي تنشأ عن الاشتراك اللّفظي بواسطة تحديد سياقات الاستعمال النّصية، فتكمن من ضبط العلاقات التّركيبية والمفهوميّة وتفسير كيفية انتظامها داخل النص، وهو ما يمكن من وضع قواعد

سليمة للتّمييز بين المصطلح والكلمة العامّة وضبط الحدود والخصائص البنوية والوظيفيّة لكل منهما، وتمكن المقاربة النّصية من ضبط كل السياقات التي يرد فيها المصطلح بغية السّيطرة على تحديد مفهومه الصّحيح(27)، فالمقاربة النّصية تمكن من ضبط حدود الاستعمال النّصي للمصطلحات وشبكة العلاقات التّركيبية والمفهومية التي ينتظم فيها وضبط الخصوصية البنوية لهذه المصطلحات، والسّعي وراء حصر المفاهيم الدّقيقة لهذه المصطلحات.

تجاوزت المقاربة النّصية المقاربة الكلاسيكيّة العامّة القائمة على دراسة العلاقة الرّابطة بين المصطلح والمتصوّر أو المفهوم والمرجع إلى مقاربة تقوم على الأبعاد العلائقيّة المترابطة في المدوّنة النّصيّة التي تشكّل المرجعيّة السّياقيّة والدّلاليّة والمفهوميّة لدراسة محتوى المصطلح، وباتت المقاربة العامّة التي تبحث عن أحاديّة المفهوم لكل مصطلح لا تصلح إلاّ للّغة الاصطناعيّة، أمّا اللغة الطبيعيّة فتناسبها المقاربة النّصيّة التي تبحث في المفهوم المناسب للمصطلح المناسب وفق السّياق المناسب (28)، فالمقاربة النّصيّة مقاربة بنوية تنظر إلى المصطلحات في حيّز علائقها بالبنى، البنى التي تشكّل النّص والذي يمثّل الإطار المرجعي للوقوف على مفاهيم المصطلحات وسياقاتها ودلالاتها الخاصّة.

6-3-المقاربة اللّسانيّة الاجتماعية:

وهي مقاربة تتأسّس على دراسة المصطلحات دراسة ميدانية تنطلق من المجالات المعرفيّة المتخصّصة، فتجمع مدوّناتها المصطلحية، وتقوم بتحليلها من ناحية استخدامها من قبل المختصّين كلّ في ميدانه بهدف تسهيل عمليّة التّواصل الاجتماعي وتقريب المفاهيم من المجالات المهنية المعنيّة، فلذلك تهتمّ بالخصائص الاستعماليّة للمصطلح في وضعيّة تواصليّة معيّنة تسمح بتحليل خصائص الاستعمال، وتضبط من يستعمل هذه المصطلحات لأجل تحديد مفاهيمها انطلاقا من هذه الوضعيّة

التّواصليّة الميدانيّة التي يتحكّم فيها من يستعمل المصطلح وفق قيود علميّة مهنيّة واجتماعيّة معيّنة وسياقات تواصليّة مخصوصة، ويتولّى جمع معطيات التّحليل من يهتمّ بدراسة المصطلح في سياقه اللّساني الاجتماعي، أي في علاقته بمن يستعمله وفي أي مجال تخصّصي يتمّ استعماله، وكذلك بضبط العلاقة المهنيّة بينه وبين المجالات المهنيّة التخصّصية المجاورة له أو القريبة منه، فينفتح المصطلح على أبعاده التّواصليّة الاجتماعيّة بغية تسهيل المعارف ونشرها بين المتعلّمين والمهنيّين(29)، فهي مقاربة ميدانية تستهدف المدوّنات المصطلحيّة المتخصّصة بغرض تحليلها في حيّز استعمالها من قبل المتخصّصين، وتحديد خصوصيّة استعمال تلك المصطلحات وضبط مفاهيمها ووظائفها في ظلّ الوضعيّات التّواصليّة المتخصّصة التي تسمح بتحليل استعمال هذه المصطلحات في السّياقات التّواصليّة الاجتماعيّة المختلفة، والتي تسمح بضبط علاقة المصطلحات بمجالاتها المتخصّصة، وكذا المجالات ذات الصلة.

7-المصطلح اللساني وتحليل لغة اللّسانيّات في السّاحة اللّغويّة العربيّة المعاصرة:

يعتبر المصطلح اللّساني المحدّد الأوّل للغة اللّسانيات، وهو الذي يميّز لغة اللّسانيّات عن سائر لغات التخصّصات، فلغة اللّسانيات لغة إخبارية تقصد التّعبير الموضوعي عن وقائع علم اللّسان في تراكيب لغوية بسيطة تتوالى فيها المفردات في مواقعها على نسق معتاد يندر فيها أن يتأخّر لفظ عن موقعه أو يتقدّم ، والألفاظ فيها تؤدّي المعنى المقصود مباشرة فلا إيحاء فيها ولا ظلال ولا زخرفة لفظية ولا حشوا(30)، فأهمّ محدّد من محدّدات لغة اللّسانيّات هو المصطلح لأنّها تستهدف وصف النّظام التّواصلي البشري وصفا علميّا موضوعيّا يستند إلى مفردات دقيقة تؤدّي المعاني بوضوح.

إنّ لغة اللّسانيّات خطابها علميّ وينبغي على الخطاب العلميّ مطابقة روح وطبيعة العلم الذي يتناوله، وذلك من خلال استخدام ألفاظ محدّدة واضحة الدّلالة في أسلوب مبسّط مع توخّي الدّقّة

والوضوح بعيدا عن كل ما تشابه لفظه وشاع في اللّغات العامّة(31)، وهو ما يحقّقه علم المصطلح الذي يعتمد الكلمات العلمية الدّقيقة بالغة الوضوح في تعبيرها عن المعاني المقصودة بأساليب بسيطة.

كما أنّ المصطلح في لغة اللّسانيّات يتوزّع إلى نوع داخليّ وآخر خارجيّ، وهو ما يتجسّد في لغة اللّسانيّات في السّاحة اللّسانيّة العربيّة ، فإذا عدنا إلى لغة اللّسانيّات فسنجد المصطلح اللّساني العربيّ موزّع بين نوعين من الاصطلاح:

أ-**الاصطلاح الداخلي:** أي الاصطلاح الأحادي اللّغة فهو يرتكز في تشكّله على المصطلحات التّراثيّة (النحو، البلاغة، فقه اللغة)، وهذه المصطلحات هي نتاج فكري ومعرفي في حقبة تاريخيّة معيّنة من تاريخ تشكّل الفكر اللّغوي العربي(32) ، فالمصطلح اللّساني العربي يرتبط في هذا القسم بالتّراث النّحوي والبلاغي واللّغوي تعود إلى حقب نشأة الدّرس اللّغوي العربي.

ب- **الاصطلاح الخارجي:** وهو المصطلح المتعدّد اللّغات الذي يستمدّ مادته الأساسية من اللّغات الأجنبيّة عن طريق التّرجمة والتّعريب(33)، وهو قسم يستلهم علماء اللّسان العرب مصطلحاتهم من خلال تعريب المصطلحات الأجنبية وترجمة بعضها الآخر.

إن تجاذب الرّصيد التّراثي والاصطلاح العالمي للمصطلح اللّساني في السّاحة اللّغوية العربيّة المعاصرة جعل لغة اللّسانيّات غير مستقرّة المصطلح، ففي غالب الأحيان:(34)

1- المصطلح اللّساني غير مؤهّل لاحتواء التّصور الذّهني للمصطلح الأجنبي الوافد من الثّقافة الأخرى.
2- الاختلافات في توظيف المصطلح عندما ينتقل من حقل إلى آخر في لغته الأصليّة.
3- الاقتصار والمحدوديّة في استلهام الجوهر العلمي للمصطلحات الوافدة والتّعميم في التّوظيف والاستعمال.

4- الاكتفاء بالمصطلحات السّائدة والشّائعة في اللّسانيّات العامّة والتّاريخيّة، وتغييب المصطلحات الحديثة التي لها صلة ببعض الفروع اللّسانيّة النّاشئة كاللّسانيّات التّطبيقيّة في ميدان تعليميّة اللّغات، الخطاب الإعلامي، البرمجة الآليّة للمعلومات، تحليل الخطاب، التّرجمة، اصطناع المصطلح العلمي، الجوانب الإكلينيكيّة للّغة، واللّسانيّات التّداوليّة، اللّسانيّات النّصيّة، لسانيّات الملفوظ، لسانيّات المدوّنة.

5- العفويّة والارتجال في اصطناع المصطلح ممّا أدّى إلى التعدّد والاضطراب على الرغم من الجهود التّوحيديّة للمصطلح التي تضطلع بها بعض المؤسّسات العربيّة كالمجامع العربيّة.

إنّ التّعدّد في المصطلح اللّساني والاضطراب الذي يطبعه هو نتيجة اختلاف الينابيع التي ينهل منها علماء العرب اليوم بين لاتيني وسكسوني، وجرماني وسلافي، وطبيعة الجدّة المتجدّدة التي تكسو المعرفة اللّسانية المعاصرة، وتراكب الأدوات التّعريفيّة والمفردات الاصطلاحيّة ممّا يقتضيه تزاوج مادّة العلم وموضوعه في شيء واحد هو الظّاهرة الغوية، ثمّ طفرة الوضع المفهومي وما تنشأ عنه من توليد مطّرد للمصطلح الفنّي بحسب توالي المدارس اللّسانيّة، تكاثر المناهج التي يتوسّل كلّ حزب من المنتصرين للنّظرة الواحدة أحيانا، كلّ ذلك قد تظافر فعقد المصطلح اللّساني العربي فجعله إلى الاستعصاء والتّخالف أقرب منه إلى التّسويّة والتّماثل(35)، فلغة اللّسانيّات في السّاحة اللّغويّة العربيّة يطبعها التّعدّد في المصطلح، نظرا لاختلاف مصادر كلّ لساني، وهو ما يؤثّر في نقله من لغته الأصل إلى العربية، وإخراجه من سياق لغته الأصل وإدخاله في سياقات لغة لسياقها خصوصيّات كثيرة تتحكّم فيه خصوصيّة الاشتقاق في العربية وخصوصيّة التّراكيب ومفرداتها، ناهيك عن مرجعيّات المفاهيم الفلسفيّة والفكريّة ومرجعيّات المدارس التي تؤطّرها.

كما تمثّل التّرجمة أكبر عائق أمام تحليل لغة اللّسانيّات حيث تتمظهر عوائق ترجمة المصطلح في مظاهر عديدة منها :

1- إعطاء مقابلات عربيّة عديدة ومختلفة لمفهوم لساني واحد، وقد اتّفق المختصّون على مبدأ وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد في المجال الواحد(36)، ومن الأمثلة على هذا التّعدد الدّال على مفهوم واحد استعملت الفرنسية له كلمتان هما: (Accommodation, Assimilation)تمّ إحصاء خمسة عشر مصطلحا لهذا المفهوم في اللغة العربية وهي: الإدغام، والإبدال، والتّماثل والمماثلة، والإخفاء، والتّواؤم، والتكيّف، ونظرية التكيّف، والإتباع، والتّجانس، والانسجام، والمضارعة، والملاءمة، والموافقة، والتّقريب.

2- الميل إلى التّعريب والشّرح حيث يترجم بعض اللّسانيّين العرب معنى المصطلح في ضوء المعاجم اللّغويّة العربيّة، ويميل البعض إلى التّوليد، ويبقي آخرون الكلمة كما ينطق بها، ولا يقبلون بها بديلا، حتّى أصبح لبعض المصطلحات الأجنبيّة عدد من المصطلحات المعربة تختلف باختلاف الأقطار العربيّة بل تختلف أحيانا باختلاف المعربين في القطر الواحد(37)، فاختلاف نقل المصطلح يؤثّر في مفهومه، وهو ما يجعلنا نقف أمام جملة ترجمات وتعريبات لمصطلح واحد.

3- إيثار كلّ باحث لمصطلحه وتغييب التّنسيق حتى يبدو الأمر موشّحا بشيء من إيثار العناد وهو ما يقف وراء التّعدد والاختلاف إذ كل فئة تنطوي على شعور بأنّها الأحقّ بأن تتبع وأنّها من ثمّ لا بدّ أن تبدع لنفسها مصطلحا خاصّا بها، لا يهمّها بعد ذلك أوافق هذا المصطلح الدّقّة أم جانبها(38)، وهو ما جعل المصطلح في لغة اللّسانيّات يعيش اضطرابا كبيرا لاعتقاد كلّ لساني بأنّ هذا المصطلح ابتكار شخصيّ لا ينبغي السّطو عليه لحساب لغويّين آخرين، فغاب التّنسيق ودخل المصطلح في غياهب التّشتت والاجتهاد الشّخصي اللاّمتناهي.

8-إجراءات ترجمة المصطلح اللّساني وصناعته في لغة اللّسانيات:

من بين إجراءات ترجمة المصطلح اللّساني الشّائعة في لغة اللّسانيّات:

1- **التّرجمة المباشرة:** وهي الإجراء الغالب في التّرجمة والنّقل من لغة مصدر إلى لغة هدف عندما يكون هناك تكافؤ وتقارب إلى درجة الانسجام التّطابقي بين اللّغتين، وتتحقّق هذه الحالة عندما تكون اللغتان تنتميان إلى عائلة لغوية واحدة، كالتّرجمة داخل اللّغات الهندو-أروبيّة، وقد ينعدم التّكافؤ عندما نترجم من العائلة اللّغوية إلى عائلة أخرى تختلف عنها كعائلة اللّغات السّاميّة التي تنتمي إليها اللّغة العربيّة، التي لها خصائص صوتيّة وصرفيّة وتركيبيّة تنماز بها من اللّغات الأخرى(39)، وهي ترجمة تشترط تقاربا معيّنا بين اللّغة المصدر واللّغة الهدف، وبخاصّة إذا كانتا من عائلة واحدة، وقد ينعدم ذلك التّقارب بفعل اختلاف عائلة كلّ لغة وخصوصيّة نظامها، وهو ما يجعل دقّة المصطلح تحت المحكّ.

كما يتجلّى الإجراء التّرجمي المباشر في أساليب عديدة منها :

أ- **أسلوب الاقتراض L'emprunt**(التّعريب): وهو إجراء يلجأ إليه عندما يعسر إيجاد المكافئ العربي الذي يدلّ دلالة تطابقيّة على الحمولة المعرفيّة التي يحملها المصطلح الأجنبي فيقترض منطوق المصطلح ويجري عليه بعض التّعديلات التي يقتضيها النّظام القواعدي للّسان العربي مثل: الفيلولوجيا(Philologie)، والسّيميولوجيا(Sémiologie)(40)، وهو أسلوب يتوسّل به لحظة غياب مصطلح مكافئ والعجز عن إيجاد مصطلح يماثل في حمولته المعرفيّة والفكريّة والفلسفيّة المصطلح في اللّغة المصدر.

ب- **إجراء النّسخ أو المحاكاة (Le calque)**: وهو النّقل الحرفي للمتصوّر الذّهني للمصطلح الأجنبي الشّائع والمعروف في الثّقافة الأجنبيّة مثل: الدرجة الصّفر (Degré zéro)، وأدب أبيض (Littératureblanche)، لذّة النص (Le plaizir du texte)، قواعد إعادة الكتابة (Les règle de réécriture)، حالة لغة (Etat de

(langue(41)، وهو ترجمة للمعنى الحرفي بعيدا عن البحث في عمق دلالة المصطلح وعلاقته بشبكة المصطلحات التي يتموضع بينها في اللّغة المصدر.

ج-التّضخيم: وهو استخدام مقابل في اللّغة الهدف بوحدات لسانية أكثر من وحدات المصطلح الأجنبي، اختلاف كمّي بين المصطلح المصدر والمصطلح الهدف، وهذا هو الأسلوب السّائد والمهيمن في التّرجمة اللّسانيّة، وإن كان هذا الأسلوب يتنافى مع قانون بذل أقلّ جهد في استخدام اللّغة، مثل: الصّوت المركّب (Diphtongue)، علم الأصوات (Phonétique)، علم الأصوات الوظيفي (Phonologie).(42)، وهو زيادة عدد الوحدات اللّغويّة عن تلك الموجودة في اللّغة المصدر مع أنّه أسلوب يحيد عن خصوصيّة الاستعمال اللّغوي وميله نحو الاقتصاد.

2- **إجراء التّرجمة غير المباشرة:** وهي عكس التّرجمة المباشرة حيث تعتمد وسائل أخرى تساعدها على إيجاد المقابل المناسب والمؤهّل لاحتواء الحمولة المعرفيّة للمصطلح الأجنبي(43)، وهنا تتمّ الاستعانة بفضاءات دلالية وسياقيّة في إيجاد مصطلح يطابق في حمولته المعرفيّة المصطلح في اللّغة المصدر، وتتجلّى التّرجمة غير المباشرة في إجراءات مختلفة منها:

أ- **التّكافؤ** : وهو إجراء ترجمي يسعى إلى إيجاد البديل في اللّغة الهدف المطابق للمصطلح في اللّغة المصدر من حيث المفهوم والمختلف عنه من حيث البنيّة اللّسانيّة وهو بذلك الحالة المناقضة للاقتراض (44)، وذلك من خلال التّطابق المفهومي في ظلّ البنيّة اللّسانيّة التي يحتكم إليها كلّ منهما.

ب- **المؤالفة:** وهي استخدام مقابل خاصّ من اللّغة الهدف للتّعبير عن معنى خاصّ في اللّغة المصدر مثل : مصدر(Infinitif)صدر (Préfixe) (45)، وهو اجتهاد يرجح إمكانيّة

استخدام دلالة مصطلح وضع لمعنى معيّن في اللّغة الهدف للدّلالة على مصطلح من مصطلحات اللّغة المصدر.

ج-**التّحوير**: يتعلّق هذا الإجراء التّرجمي باصطناع مصطلحات جديدة ومستحدثة غير مألوفة في العرف الاصطلاحي للّغة الهدف مثل: علاقات استبداليّة (Rapports paradigmatiques)،علاقات ترتيبيّة(Rapports associatifs)، علاقات ركنيّة (Rapports syntagmatiques)، مؤلفات مباشرة (Constituant immédiats) (46)، وهو نوع من الابتكار لمصطلحات غير مألوفة للدّلالة على مصطلحات اللّغة المصدر.

9-ركائز النّهوض بالمصطلح اللّساني العربي وضبط لغة اللّسانيّات:

إنّ عالم اللّسان مُطالب قبل غيره بمواكبة تطوّر اللّغة، فهو أدرى بمفاصلها، فهو من يتصدّر المسؤوليّة في التّخطيط والتّطويع والمواكبة المتعلّقة بالاصطلاح، فهو لا يكتفي بمصطلح ميدانه وحسب، ولا باصطلاح الميادين المجاورة بل يقاسم مسؤوليّة أي أخصّائي في وضع المولّد الجديد في حقله وضبط وسائل توليد اللّغة (47)، وهو تأكيد على ضرورة ضبط آليات وضع المصطلح وتوليده، والانفتاح على مختلف المجالات ومختلف المتخصّصين فيها، فعلى عاتق عالم اللّسان النّهوض بلغة اللّسانيات باعتبارها لغة اختصاص.

كما أنّ المصطلح التّراثي يمثّل رصيدا يمكن الإفادة منه في وضع مصطلحات لسانية حديثة لأنّ الجهود المبذولة في العصر الحديث تقتصر على المصطلحات الأساسيّة، ولم تتجاوز ذلك إلى مصطلحات أكثر عمقا وتخصّصا، فالمصطلحات التي لم تجد لها مقابلا كثيرة، فأثر الباحثين يبدأ من الصّفر وينتهون قريبا منه، واكتفى من كان يريد التّرجمة بأن يقتبس الأفكار البسيطة في الكتب المترجمة ويتجنّب التّفصيلات التي لم توضع للتّعبير عنها مصطلحات مناسبة(48)، وذلك بالانفتاح

على التّراث وعدم التوجّس من إعادة قراءته برؤية معاصرة تجعلنا نستشفّ مصطلحات تراثية تطابق في دلالتها المصطلحات في اللّغة المصدر.

النّظر الجزئي في المصطلح المفرد بهدف إيجاد المقابل العربي له لم يعد ذا جدوى، لأنّ الكلمة الواحدة قد تختار عند النّظر في مصطلح ما ثم تختار مرّة أخرى عند بحث مصطلح آخر، وبذلك تكون لمفهومين مختلفين أو أكثر، ولهذا فمن الضّروري حصر مصطلحات التّخصّص الدّقيق الواحد ووضع مصطلح لها على النّحو الذي يحقّق التّحالفات المنتمية إلى مجال واحد أو إلى مستوى واحد من مستويات التّحليل(49)، وهو تأكيد على ضرورة وضع مدوّنة للمصطلحات في اللّغة المصدر ثم وضع مدوّنة لذات المصطلحات في اللّغة الهدف للخروج من اعتماد مصطلح واحد للدّلالة على عدّة مصطلحات في اللّغة المصدر على اختلاف الدّلالة بينها في اللّغة نفسها.

كما أنّ نقل المصطلح العلمي أو وصفه أو الأخذ به يتفاوت من قطر إلى آخر تفاوتا أضحى يحتّم علينا توحيد المصطلح تمهيدا للغة عربيّة مشتركة، وأسباب هذا التّفاوت تعود إلى فقدان العمل المنظّم في هذه السّبيل الذي أسهمت فيه مجامع وجامعات وهيئات وأفراد(50)، فتوحيد المصطلح وتنسيق الجهود أصبح مقدّما على الاجتهادات الشخصيّة والانفراد بوضع المصطلحات وصناعتها.

إنّ توجيه العناية بعلم المصطلح وتكوين متخصّصين يتلقّون دراسة مكثّفة في أصول اللّغتين المنقول عنها والمنقول إليها، وتراثهما وقواعد القياس والاشتقاق، وأن يطّلعوا على التّرجمات الممتازة للرّوائع العالميّة التي نقلت من إحداهما إلى الأخرى، وأن يدرسوا دراسة مقارنة المرادفات والمصطلحات، كلّ ذلك كفيل بتكوين عناصر قادرة على إنجاز أعمال مصطلحيّة جيّدة سواء في نطاق علم المصطلح الذي يتصدّى لإعداد مجموعات المصطلحات بنظم مفهوميّة ولمجالات معرفيّة وبشريّة محدّدة أو المساعدة على تذليل صعوبات التّرجمة العلميّة والتّقنيّة إلى اللّغة العربية(51)، فلغة الاختصاص ومنها

اللّسانيات تحتاج إلى متخصّصين في ترجمة مصطلحاتها يخضعون لتكوين معدّ بتخطيط محكم يراعي خصوصيّة نظام اللّغة المصدر واللّغة الهدف.

إنّ لغة الاختصاص نظام يسهم في تشييد بنائه أهل الاختصاص، الأمر نفسه بالنسبة للغة اللّسانيّات فأهل التخصّص معنيّين بوضع مصطلحاتها وتجديدها والبحث عن عمق مقابلتها لمصطلحات اللّغة الأصل لأنّ المصطلحات في آخر الأمر لغة خاصّة .

كما أنّه لا يمكن للغة الاختصاص أن تنمو وتتطوّر ما لم تتمتّع بمنظومة من المصطلحات تغطي جميع جوانبها وغير متداخلة المضامين، فالجهاز المفاهيمي للغة الاختصاص هو صورة مطابقة لبنيّة قياسيّة، متى ما اختلّ توازن هذا الجهاز اختل توازن لغة الاختصاص، فيضمحلّ بنيانها وتضيع مضامينها وتضطرب مقولاتها.

خاتمة:

أختم بجملة من المقترحات والنّتائج التي توصّلت إليها في هذه الدّراسة:

- ضرورة تشخيص واقع لغات التّخصص وتحديدا لغة اللّسانيات وأسباب الاضطراب المصطلحي وتعدّده من باحث إلى آخر على الرّغم من انتماء الجميع إلى بيئة واحدة واعتمادهم لغة مصدر متجانسة.
- ضرورة استثمار معطيات الدّرس اللّساني في ترقيّة إجراءات التّرجمة ووضع المصطلح وصناعة المعاجم المتخصّصة.
- التعجيل بإيجاد مقابلات للمصطلحات اللّسانية المستجدّة التي لا مقابل لها في العربيّة، واقتراح ما يناسبها، وأخذ رأي اللّغويين لمعرفة المصطلح الصّحيح والأقرب إلى الدّقّة.

- دعم جهود المجامع اللّغويّة العربيّة وتوحيدها للسّعي إلى إنجاز معاجم متخصّصة وتوحيدها وتعميمها على مستوى كلّ قطر وتبنيها.
- ضرورة مراجعة المصطلحات اللّسانية المعربة التي أقرّتها المجامع العلميّة العربيّة، والدّعوة إلى استعمالها والسّعي إلى تجديدها .
- تسليط الضّوء على المصطلح اللّساني ولغات الاختصاص من خلال المذكّرات والرّسائل الجامعيّة.
- ضرورة حثّ المتخصّصين على مراعاة المعايير الصّحيحة في وضع المصطلحات اللّسانيّة الجديدة ومقابلتها من جوانبها الصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة.
- مراعاة اتّفاق المصطلح اللّساني العربي بين المدلول العلمي أو اللّغوي للمصطلح اللّساني الأجنبي.
- بين علم المصطلح ولغة الاختصاص تعالق كشفته لغة اللّسانيات، وهو مجال رحب للبحث في أليات التّنسيق بين مختلف الفاعلين في مختلف العلوم للوقوف على خصوصية نظام لغة الاختصاص وخصوصيّة مفرداتها وتراكيبها.

الهوامش والإحالات

1- حجازي محمد فهمي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة (د.ت)، ص19
2- نفسه، ص 19-20
3- نفسه، ص20
4- نفسه، ص 24-27
5- نفسه، ص 12
6- نفسه، ص 11
7- الواسطي سليمان، التّرجمة العلميّة، بغداد، 1983، ص 29
8- ماريا تيريزا كابري، المصطلحيّة النّظريّة والمنهجيّة والتّطبيقات، تر: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، إربد ، الأردن، ط1، 2012، ص92
9- نفسه، ص92
10- نفسه،ص 93
11- نفسه، ص 96
12- نفسه، ص 98
13- حجازي محمد فهمي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، ص 14
14- نفسه، ص 14-15
15- نفسه، ص15
16- المظفر سامي مهدي، مواصفات الكتب المترجمة، منشورات مجلة المجمع العراقي، العراق، ص 85
17- القاسمي علي، علم المصطلح، لبنان، 2008، ص68-69
18- الأشهب خالد ، المصطلح العربي البنية والتمثيل، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011م، ص 22-23
19- نفسه، ص 23
20- نفسه، ص 23
21- الميساوي خليفة، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013، ص 40
22- الفهري عبد القادر الفاسي، المصطلح اللّساني، اللّسان العربي،ع23، 1983، ص 140
23- Jean Dubois et autres,dictionnaire du français contemporain, Larousse, paris,197
24- محمد كامل حسين، القواعد العامّة لوضع المصطلحات العلمية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع11، 1955م، ص 137
25- الميساوي خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 48-49
26- نفسه، ص 49

27- نفسه، ص 49
28- نفسه، ص 50
29- نفسه، ص 50-51
30- عبد العزيز محمد حسن، التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي، 1990م، 286
31- نفسه، ص 216
32- حساني أحمد، المصطلح في الثقافة اللسانية العربية المعاصرة، ملتقى اللغة العربية والمصطلح 19-20 مايو 2002، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية،جامعة باجي مختار عنابة، 2006، ص 38
33- الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الرباط، المغرب، 1982م، ص 224
34- حساني أحمد، المصطلح في الثقافة اللسانية العربية المعاصرة، ص 39
35- المسدي عبد السلام، قاموس السانيات- عربي فرنسي-فرنسي عربي مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس ليبيا، 1984م، ص 55
36- كارم السيد غنيم، اللغة العربية والنهضة العلمية، مجلة عالم الغلام 19، عدد 4/1989، ص 69
37- نجاة عبد العزيز المطوع، آفاق الترجمة والتعريب، مجلة عالم الفكر، ع 19، السنة 1989م، ص 12-11
38- أحمد محمد ويس، الانزياح وتعدد المصطلح، مجلة عالم الفكر، م25،عدد3 سنة 1997م، ص 58
39- حساني أحمد، المصطلح اللساني في الثقافة اللسانية العربية المعاصرة، ص 44
40- نفسه، ص 44-45
41- نفسه، ص 45
42- نفسه، ص 45
43- نفسه، ص 45
44- نفسه، ص46
45- نفسه، ص 46
46- محمد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، الدار التونسية للنشر، 1987م، ص 277
47- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدت ، بيروت باريس، 1985، ص 392.
48- هشام خالدي، المبادئ المنهجية في إعداد المصطلح العربي الحديث، مجلة الباحث، ، مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر،ع3،2012م ص 38-37
49- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 234
50- مجلة اللغة العربية ، المجلس الأعلى للغة العربية عدد خاص : مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية، الجزائر، 2001، ص 291-292

51- محمد على الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،ط1، 1989م، ص 67

قائمة المراجع:

- اسلمو ولد سيدي أحمد.(2001). دور مكتب تنسيق التعريب في خدمة اللغة العربية وإغنائها بالمصطلحات العلمية الموحدة على مستوى الوطن العربي. الجزائر. مجلة اللغة العربية ، المجلس الأعلى للغة العربية عدد خاص . مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية.
- الأشهب خالد. (2011). المصطلح العربي البنية والتمثيل.ط1.الأردن. عالم الكتب الحديث.
- حجازي محمد فهمي.(د.ت). الأسس اللغوية لعلم المصطلح. القاهرة. مكتبة غريب.
- حساني أحمد(2006) المصطلح في الثقافة اللسانية العربية المعاصرة، ملتقى اللغة العربية والمصطلح 19-20 مايو 2002.عنابة. منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية،جامعة باجي مختار عنابة.
- حسن عبد العزيز محمد.(1990). التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي،
- حسين.محمد كامل (1955) القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية. القاهرة.مجلة مجمع اللغة العربية. ع11.
- الحمزاوي محمد رشاد (1987) المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية. الدار التونسية للنشر.
- خالدي هشام .(2012). المبادئ المنهجية في إعداد المصطلح العربي الحديث، مجلة الباحث، ، مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة.الجزائر. جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر،م3.
- الزركان محمد على .(1989). الجهود اللغوية في المصطلح العربي.ط1. دمشق. سوريا. منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- الفاسي الفهري عبد القادر (1983) المصطلح اللساني، اللسان العربي.ع23.
- الفاسي الفهري(1982) اللسانيات واللغة العربية. الرباط. المغرب. دار توبقال للنشر.
- الفاسي عبد القادر الفهري.(1985). اللسانيات واللغة العربية،.بيروت.باريس. منشورات عويدات
- القاسمي علي.(2008). علم المصطلح، لبنان.
- كابري ماريا تيريزا .(2012). المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد أمطوش.ط1. إربد . الأردن. عالم الكتب الحديث،
- كارم السيد غنيم.(1989). اللغة العربية والنهضة العلمية، مجلة عالم الفكر م 19. عدد 4.
- المسدي عبد السلام.(1984) قاموس السانيات- عربي فرنسي-فرنسي عربي مع مقدمة في علم المصطلح. تونس ليبيا. الدار العربية للكتاب.
- المطوع نجاة عبد العزيز. (1989) .آفاق الترجمة والتعريب. مجلة عالم الفكر، ع 19.
- المظفر سامي مهدي.(د.ت) مواصفات الكتب المترجمة. العراق. منشورات مجلة المجمع العراقي.
- الميساوي خليفة(2013). المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم.ط1.الجزائر. منشورات الاختلاف.
- الواسطي سليمان.(1983) الترجمة العلمية. بغداد.

- ويس أحمد محمد.(1997). الانزياح وتعدد المصطلح. مجلة عالم الفكر، م25،عدد3
- Jean Dubois et autres. dictionnaire du français contemporain. Paris. Larousse.